شركاء في الإنجاز

بيان صحفي

بنك البركة الجزائري يرفع رأسماله الاجتماعي من 10 مليار دج إلى 15 مليار دج

30 أبريل 2017

تبعا لموافقة مجلس النقد و القرض، قام بنك البركة الجزائري (وهو من الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية) برفع رأسماله الاجتماعي من 10 مليار دج إلى 15 مليار دج.

تمت هذه الزيادة من خلال توزيع مجاني لخمسة ملايين من الأسهم الجديدة بقيمة اسمية تعادل 1000 دج لكل سهم لصالح المساهمين و هما مجموعة البركة المصرفية ذات رأسمال 1,5 مليار دولار أمريكي (البحرين) و بنك الفلاحة و التنمية الريفية برأسمال 54 مليار دينار جزائري.

ان عملية الرفع من رأسمال البنك قد تمت بإدراج للأرباح المتواجدة في حساب الاحتياطي و تترجم نية المساهمين في الرفع من قدرات البنك لمساهمة اكبر في تمويل النسيج الاقتصادي.

و تعتبر هذه الزيادة الثالثة للبنك حيث عرف المصرف أول زيادة له سنة 2006 لينتقل رأسماله من 500 مليون دج إلى 2,5 مليار دج ثم إلى 10 ملايير دج سنة 2009 و مؤخرا إلى 15 مليار دج.

و للإشارة فان مجلس النقد و القرض يفرض على البنوك رأسمال أدانى يعادل 10 ملايير دج.
و بهذه الزيادة يصبح بنك البركة الجزائري من البنوك الأكثر رسملة على الساحة المصرفية.

و سوف تستمر عمليات الزيادة هذه، خلال السنوات القادمة إنشاء الله وفق لما تمله الخطة الإستراتجية المصادق عليها من طرف مجلس الإدارة و التي سمحت بتسجيل نمو معتبر للبنك موافق لتطلعات المساهمين و مختلف الشركاء بصفة عامة. إن ما يترجم هذه الحركية و النشاط هو عدد الزبائن الذي وصل إلى 384.436 عميل.

و في سياق متصل، بلغ حجم الودائع الى غاية 31 ديسمبر 2016: 170 مليار دج اي بزيادة سنوية تقدر بـ 12 %.

و في نفس الوقت عرفت التمويلات الممنوحة للزبائن ارتفاع لتصل 110 مليار دج في نهاية 2016 لتسجل نسبة نمو سنوي يقدر بـ 21,5 %.

إن التمويلات الموجهة نحو الاستثمار تمثل 60 % من مجموع الحقيبة التمويلية للبنك و هو ما يترجم السياسة المطبقة في البنك من أجل دعم القطاع الإنتاجي للمؤسسات الاقتصادية.

و يعتبر بنك البركة الجزائري من البنوك الأكثر سيولة على الساحة المصرفية إن مجموعة اختبارات الإجهاد التي تجرى كل سداسي و المصادق عليها من طرف لجنة المخاطر للمجموعة يقدمها البنك للهيئات المعنية للبلاد لدليل آخر على مدى قوة و صلابة بنك البركة الجزائري.

لتذكير ، فإن كافة عمليات البنك مطابقة لأحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء، وهي تحت الرقابة الشرعية للجنة مستقلة مكونة من خيرة الفقهاء.

و أخيرا، فإن بنك البركة الجزائري يمتلك منذ 2012 نظام معلوماتي مركزي يمكن العميل من التعامل مع اي فرع من فروع البنك على مستوى القطر الجزائري، بإضافة إلى باقة خدمات مصرفية إلكترونية ممنوحة للعملاء كبطاقة السحب البنكية، الدفع عن بعده و الدفع الالكتروني، و الصيرفة عبر الانترنت و الرسائل الهاتفية القصيرة و التي تجعل البنك بصفة عامة يدخل عالم الاقتصاد الرقمي من بابه الواسع.

ويذكر أن مجموعة البركة المصرفية (ش.م.ب.) مرخصة كمصرف جملة إسلامي من مصرف البحرين المركزي، ومدرجة في بورصتي البحرين وناسداك دبي. وتعتبر البركة من رواد العمل المصرفي الإسلامي على مستوى العالم حيث تقدم خدماتها المصرفية المميزة إلى حوالي مليار شخص في الدول التي تعمل فيها. ومنحت كل من الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف وشركة Dagong العالمية للتصنيف الائتماني المحدودة تصنيف ائتماني مشترك للمجموعة من الدرجة الاستثمارية + BBB (الطويل المدى) / A3 (القصير المدى) على مستوى التصنيف الدولي ودرجة A+ (bh) (الطويل المدى)/ A2 (bh) (القصير المدى) على مستوى التصنيف الوطني. كما منحت مؤسسة ستاندرد أند بورز العالمية المجموعة تصنيف ائتماني بدرجة +BB (على المدى الطويل) و B (على المدى القصير) .وتقدم بنوك البركة منتجاتها وخدماتها المصرفية والمالية وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء في مجالات مصرفية التجزئة، والتجارة، والاستثمار بالإضافة إلى خدمات الخزينة، هذا ويبلغ رأس المال المصرح به للمجموعة 1.5 مليار دولار أمريكي، كما يبلغ مجموع الحقوق نحو 2 مليار دولار أمريكي.

وللمجموعة انتشاراً جغرافياً واسعاً ممثلاً في وحدات مصرفية تابعة ومكاتب تمثيل في خمسة عشر دولة، حيث تدير أكثر من 700 فرع في كل من: تركيا، الأردن، مصر، الجزائر، تونس، السودان، البحرين، باكستان، جنوب أفريقيا، لبنان، سوريــة، العراق والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى مكتبي تمثيل في كل من إندونيسيا و ليبيا.